



## كلمة

وفد دولة قطر يلقيها

السيد/محمد سامي محمد السبيعي

السكرتير الثاني بمكتب مساعد وزير الخارجية

عضو وفد دولة قطر للدورة ٦٣ للجمعية العامة

للأمم المتحدة

أمام

اللجنة الأولى للدورة الثالثة والستين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

حول

البند "٨٩-ت" بعنوان: نزع السلاح النووي

نيويورك، ١٦ أكتوبر ٢٠٠٨

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations – New York  
809 U.N. Plaza, 4<sup>th</sup> Floor, New York, NY 10017. Tel: (212) 486-9335. Fax: (212) 758-4952

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،،

أتقدم إليكم بالتقدير على جهودكم التي تبذلونها إبان تروؤسكم لأعمال اللجنة الأولى المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي.

السيد الرئيس،،

يعد بند الأسلحة النووية من أهم البنود على أجندة آلية نزع السلاح والأمن الدولي، نظراً لكونها وسائل قتل وتدمير لا تميز بين البشر والحجر وتأتي على الأخضر واليابس، ليس ذلك فحسب، بل أن أثر استخدامها التدميري يستمر لعقود طويلة، لذلك فإن دولة قطر أخذت على عاتقها الانضمام إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية الذي تدعو دولة قطر إلى دخولها حيز التنفيذ والتقيّد المبكر بها. وأن دولة قطر أيضاً من الدول التي تنادي بضرورة إيجاد صك دولي لحظر الأسلحة النووية، لأن ذلك يتماشى مع الهدف النهائي لمعاهدة عدم الانتشار بموجب أحد أعمدتها الرئيسية وهو نزع السلاح النووي لخلّاص المجتمع الدولي من أخطار هذا السلاح الفتاك. كما تدعم دولة قطر كافة القرارات التي تؤدي إلى تعزيز الأمن والسلم الدوليين من خلال تجنب أخطار الأسلحة النووية. ومنها على سبيل المثال القرار المتعلق بمتابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، والقرار المتعلق باستعمال الأسلحة التي تحتوي على اليورانيوم المستنفذ، وإعطاء الدول النووية ضمانات من استعمال الأسلحة

النووية للدول غير النووية، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وغيرها.

السيد الرئيس،،

تقوم دولة قطر بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة للأمم المتحدة بتقديم تقارير موضوعية حول تنفيذ التزاماتها بموجب تلك القرارات، وإنه لمن دواعي سرورنا أن الكشف التي عرضها قبل يومين سعادة السيد/ سيرجيو دوارتيه- الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، تشير أيضاً إلى تعاون دولة قطر في تقديم تلك التقارير.

السيد الرئيس،،

تدعم دولة قطر كافة القرارات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك في الشرق الأوسط، وتدعو دولة قطر إلى بلوغ هذا الهدف عبر انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار NPT تنفيذاً لقرارات مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ والذي تم التأكيد عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ وكذلك بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن انضمام إسرائيل للمعاهدة سيعزز الثقة والتعاون المفقود في الشرق الأوسط. ولهذا السبب فإننا نعتبر أن عدم التقيد بتنفيذ هذا الالتزام من قبل بعض الدول يؤدي إلى إحباط نجاح الأعمال التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، فإنه يرسل إشارات خاطئة تؤدي إلى تقويض مصداقية المعاهدة. وأنه مع الأسف أن هذا يأتي دون جهود كافية من بعض الأطراف الفاعلة للدفع نحو عالمية معاهدة عدم

الانتشار، وفي نفس الوقت تقوم تلك الأطراف بتوجيه اتهامات إلى دول أعضاء في معاهدة عدم الانتشار بعدم التقيد بالتزاماتها نحو المعاهدة. إن هذا النهج التمييزي لا يساعد على تحقيق السلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس،،،

تؤكد دولة قطر على الحق الكامل للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، للاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتؤكد على تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وضرورة حيادها واستقلالها وأدائها لمهامها المناطة بها بموجب نظامها الأساسي. لذلك فإنه من غير المناسب أن يتم الزج في أعمال هذه اللجنة بمسائل خلافية لا زالت قيد التحقق من الوكالة دون الوصول إلى نتائج نهائية ذات مصداقية، كما تؤكد دولة قطر على مبدأ حل الخلافات حول القضايا النووية بالطرق السلمية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهو المبدأ الذي أقرته قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في الدوحة في ديسمبر ٢٠٠٧.

وشكراً السيد الرئيس،،،